

Distr.: Limited
20 June 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٨

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ - ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ١٨ (ط) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: المعلومات الجغرافية المكانية

جامايكا* والفلبين: مشروع قرار

الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ الذي أيدت الجمعية بموجبه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، التي أُقرَّ فيها بأهمية البيانات القائمة على تكنولوجيا الفضاء والرصد في الموقع والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوق بها بالنسبة لرسم السياسات العامة ووضع البرامج وعمليات المشاريع في مجال التنمية المستدامة،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الذي اعتمدت الجمعية بموجبه الوثيقة المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، التي أُقرَّ فيها بأنه ستكون هنالك حاجة لوجود بيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل عدم ترك أي أحد خلف الركب،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩ المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥ الذي أيدت الجمعية العامة بموجبه الوثيقتين الختاميتين للمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، المعنوتين "إعلان سندي" و "إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠"، الذي أُقرَّ فيه بأهمية اعتماد إطار للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ يكون موجزاً ومركزاً وتطلعياً وعملي المنحى وأهمية نشر المعلومات بشأن المخاطر مع الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الذي أيدت الجمعية العامة بموجبه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المعنونة "الخطة الحضرية الجديدة"، التي تلتزم بتعزيز قدرة المدن والمستوطنات

* وفقا للمادة ٧٢ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.



البشرية على الصمود، بما في ذلك من خلال تطوير الهياكل الأساسية ذات الجودة والتخطيط المكاني، وذلك باعتماد وتنفيذ سياسات وخطط متكاملة ومراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية ومُهج قائمة على النظام الإيكولوجي تمشياً مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ومن خلال تعميم إجراءات خفض وإدارة مخاطر الكوارث، التي تتسم بالشمول وتستند إلى البيانات، على جميع المستويات للحد من أوجه الضعف والمخاطر، ولا سيما في المناطق المعرضة للخطر،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ٢٠١١/٢٤ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، الذي أنشأ المجلس بموجبه لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، والقرار الداعم له ٢٠١٦/٢٧ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، الذي طلب فيه المجلس إلى اللجنة أن تواصل عملها بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وغيرهما من الخطط الإنمائية العالمية في نطاق اختصاص الأمم المتحدة،

وإذ يلاحظ المقرر ١١٠/٥ الذي اعتمده في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥ لجنة الخبراء في دورتها الخامسة^(١)، والذي أيدت فيه اللجنة بشدة إنشاء الفريق العامل المعني بالمعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث، ووضع وتنفيذ إطار استراتيجي يرمي إلى تحسين السياسات والعمليات والخدمات المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية لدعم الاستجابة في حالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث، بحيث تكون متوائمة مع نتيجة ومتابعة إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وتنفيذه،

وإذ يرحب بالمقرر ١١٠/٧ الذي اعتمده في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ لجنة الخبراء في دورتها السابعة^(٢)، والذي أقرت فيه اللجنة الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث باعتباره دليلاً تسترشد به الدول الأعضاء في ما تظطلع به كل منها من أنشطة على الصعيد الوطني لضمان توافر معلومات وخدمات جغرافية مكانية ذات نوعية جيدة وإمكانية الوصول إليها في جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وأيدت النظر في صياغة قرار يعرض الإطار الاستراتيجي لكي يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

١ - **يقويه** الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث، بصيغته الواردة في مرفق هذا القرار، باعتباره دليلاً تسترشد به الدول الأعضاء لضمان توافر معلومات وخدمات جغرافية مكانية ذات نوعية جيدة وإمكانية الوصول إليها في جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، ويقرُّ بما أنجزه الفريق العامل المعني بالمعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث من أعمال قيِّمة وما أجراه من مشاورات موسعة وما وضعه من استراتيجيات للاتصال والتوعية، بمساعدة لجنة الخبراء، في إعداد الإطار الاستراتيجي؛

٢ - **يدعو** الدول الأعضاء وهيئاتها الحكومية ذات الصلة، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية المسؤولة عن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وفقاً لولاياتها، إلى اعتماد الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث، مع الإقرار بأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها يتطلبان التزام جميع الجهات صاحبة المصلحة وتعاونها.

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٥، الملحق رقم ٢٦ (E/2015/46)، الفصل الأول، الفرع باء.

(٢) المرجع نفسه، ٢٠١٧، الملحق رقم ٤٦ (E/2017/46)، الفصل الأول، الفرع باء.

الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث

أولا - الديباجة

١ - تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للكوارث. وخلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، أكدت الدول مجدداً التزامها بالتصدي لموضوعي الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث في إطار واعي متجدد يلاحق هذا الأمر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والقيام، حسب الاقتضاء، بإدماج الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث في السياسات والخطط والبرامج والميزانيات على جميع المستويات والنظر فيهما ضمن الأطر ذات الصلة^(٣).

٢ - وتحظى المعلومات الجغرافية المكانية باعتراف على نطاق واسع بوصفها جانباً مهماً من جوانب إدارة مخاطر الكوارث. ويضمن توافر البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية الجيدة النوعية وإمكانية الوصول إليها من مصادر مرجعية أن تتكوّن لدى صنّاع القرار والجهات الأخرى صاحبة المصلحة صورة تشغيلية مشتركة دقيقة عن السيناريوهات المحتملة قبل وقوع الكوارث وأثناءها وبعدها.

٣ - وأثناء حالات الكوارث، لا تكون آليات تقاسم البيانات دعماً لاتخاذ القرارات قائمة عموماً. ونتيجة لذلك، فإن العناصر الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة الكثيرة التي تشارك في الوقت ذاته في التصدي للكوارث لا تجمع فقط كميات كبيرة من مجموعات البيانات الجغرافية المكانية المترابطة وغير المتسقة ولكنها تحتم أيضاً بمسائل التنسيق والاتصال. ويتفاقم ذلك بسبب نشوء حالة يتعين فيها على المؤسسات المحلية التي ترى ضرورة السعي إلى تطوير البيانات الجغرافية المكانية أن تتنافس على موارد الحكومة وأولوياتها.

٤ - ولقد أظهرت الكوارث الواسعة النطاق الناجمة عن الأخطار الطبيعية والتي من صنع الإنسان في الآونة الأخيرة الفجوة القائمة بين حالة المعلومات الجغرافية المكانية وعملية اتخاذ القرارات المستنيرة. وأبرز هذا الوضع ضرورة إيجاد حلول تهدف لا إلى تحسين توافر معلومات وخدمات جغرافية مكانية جيدة النوعية وإمكانية الوصول إليها فحسب بل كذلك التنسيق والاتصال بين الجهات صاحبة المصلحة على كافة مستويات صنع القرار في جميع مراحل إدارة الحد من المخاطر. ويؤكد هذا الوضع الأهمية البالغة التي يكتسبها الإطار الاستراتيجي للمعالجة التحديات المتصلة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية فحسب، بل كذلك لوضع مقاييس مرجعية لأفضل الممارسات المنفذة على نطاق العالم في جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

- ٥ - واستنادا إلى نتائج تحليل تفصي الحقائق^(٤) واستعراض الأطر والقواعد والتشريعات والسياسات القائمة^(٥)، أعدت لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي إطارا استراتيجيا ستيح تعظيم فوائد استخدام المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية من جانب الدول الأعضاء والكيانات الأخرى المعنية في جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث.
- ٦ - وليس هذا الإطار مناسب التوقيت فحسب في ضوء العدد المتزايد للكوارث وتعاطم أثرها، ولكنه يسهم أيضا في تنفيذ الدول الأعضاء إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي اعتمد خلال المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث في آذار/مارس ٢٠١٥، ثم أقرته الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠١٥^(٦). كما أنه يستند إلى قرار الجمعية العامة ٢١٢/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤^(٧)، الذي أهابت فيه الجمعية العامة بالدول الأعضاء والأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى تقديم المساعدة في معالجة فجوات المعرفة في مجال إدارة مخاطر الكوارث عن طريق تحسين النظم والشبكات اللازمة لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالكوارث وقابلية التأثر والمخاطر المرتبطة بالكوارث لتيسير اتخاذ قرارات مستنيرة.
- ٧ - وعلاوة على ذلك، تكتسب إدارة مخاطر الكوارث أهمية محورية في تحقيق التنمية المستدامة. وعلى هذا النحو، يسهم الإطار في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٨).

ثانيا - النتيجة المتوقعة والهدف المنشود

- ٨ - استنادا إلى إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، يهدف الإطار الاستراتيجي إلى تحقيق النتيجة التالية:
- تفادي أو تقليص مخاطر الكوارث وآثارها في المجال الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والبيئي من خلال استخدام المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية.
- وسيساعد استخدام المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية ذات الصلة الدول الأعضاء على تحسين فهم مخاطر الكوارث وآثارها وإعداد السياسات بشأنها وإدارتها. وسيتطلب تحقيق هذه النتيجة الالتزام القوي والتعاون بين جميع الجهات صاحبة المصلحة والجهات الشريكة الرئيسية المعنية بإدارة مخاطر الكوارث. وتشمل هذه الجهات على سبيل المثال لا الحصر الحكومات والوكالات الحكومية، ولجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والجهات الشريكة الدولية والجهات المانحة، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمتطوعين.

Committee of Experts on Global Geospatial Information Management, "Improving geospatial information policy, processes and services to support emergency responses: fact finding analysis and proposed strategic framework (final report)", 1 December 2015. Available at <http://ggim.un.org/documents/20151215%20Final%20UN-GGIM%20Report%20on%20Emergency%20Response.pdf>

Committee of Experts on Global Geospatial Information Management, "Draft review of frameworks, rules, legislation, and policies on geospatial information and services for disasters", May 2016

(٦) قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٧) انظر أيضا قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٩.

(٨) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

- ٩ - وفي ما يلي الهدف الذي يجب أن تعمل الدول الأعضاء على بلوغه من أجل تحقيق النتيجة المتوقعة:
- توافر المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية الجيدة النوعية وإمكانية الوصول إليها في الوقت المناسب وعلى نحو منسق لدعم اتخاذ القرارات والعمليات داخل جميع قطاعات ومراحل إدارة مخاطر الكوارث وفيما بينها.
- ويتطلب بلوغ هذا الهدف أن تكون الدول الأعضاء في وضع يمكنها من تطوير وتعهد وتوفير ما يلزم من المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية.
- ١٠ - وتقترح الأهداف التالية لإرشاد الدول الأعضاء في تقييم ما تحرزه من تقدم في تحقيق النتيجة المنشودة والهدف المتوخى من الإطار الاستراتيجي:
- (أ) رفع مستوى الوعي لدى صناعات السياسات والكيانات المعنية بشأن أهمية المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية في عملية إدارة مخاطر الكوارث؛ وتقدير المخاطر وحالات الكوارث ورصدها وتقييمها بانتظام؛ ووضع خطة شاملة لتنفيذ أولويات العمل الخمس المحددة في هذا الإطار؛
- (ب) وضع سياسات بشأن التأزر والتعاون والتبادل وإصدارها وتنفيذها؛
- (ج) وضع قواعد بيانات ومنتجات في مجال المعلومات الجغرافية المكانية وتعهدتها وتحديثها استناداً إلى معايير^(٩) وبروتوكولات وعمليات مشتركة باعتبارها أدوات هامة في كل عملية من عمليات صنع القرار في جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث؛
- (د) إنشاء مرافق وخدمات مشتركة للمعلومات الجغرافية المكانية لكي تحصل جميع الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية على صورة تشغيلية عامة لحالات الكوارث؛
- (هـ) بناء وتعزيز القدرات والآليات في مجال الإعلام والتثقيف والاتصالات؛
- (و) إتاحة الموارد لدعم جميع الأنشطة الرامية إلى تعزيز استخدام المعلومات الجغرافية المكانية في مجال إدارة مخاطر الكوارث.

ثالثاً - المبادئ التوجيهية

- ١١ - يستند الإطار الاستراتيجي إلى المبادئ الواردة في إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛ وقراري الجمعية العامة ٢١٢/٥٩ و ٢٤٣/٦٩ المتعلقين بالتعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية؛ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ والإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية التابع للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي؛ والصكوك الأخرى ذات الصلة المتعلقة، على سبيل المثال لا الحصر، بمفهوم مجتمعات ومصادر البيانات المفتوحة، ومفهوم الهياكل الأساسية للبيانات المكانية.

(٩) Open Geospatial Consortium, International Organization for Standardization/Technical Committee 211 on geographic information/geomatics and International Hydrographic Organization, "A guide to the role of standards in geospatial information management, August 2015. <http://ggim.un.org/documents/Standards%20Guide%20for%20UNGGIM%20-%20Final.pdf>

- وسيوّكد تنفيذ الإطار مقومات الاستدامة، وإمكانية الوصول، والتكامل، وقابلية التشغيل البيئي، مع مراعاة الظروف الوطنية والاتساق مع القوانين المحلية، وكذلك الالتزامات والتعهدات الدولية:
- (أ) ستكون كل دولة من الدول الأعضاء في وضع يمكنها من إنتاج وتعهد وتوفير معلومات وخدمات جغرافية مكانية جيدة النوعية في جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث؛
- (ب) يجب أن تكون البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية التي تنتجها وتعهدها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي في متناول مجتمع إدارة مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء؛
- (ج) يُشجّع تنفيذ الإطار تبادل البيانات وتشغيلها البيئي ومواءمتها بين البلدان المجاورة للتصدي بكفاءة للكوارث عبر الحدود؛
- (د) يمثل تنفيذ الإطار لمعايير ومتطلبات الهياكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية أو يسهم في إنشاء هذه الهياكل الأساسية إذا لم تكن قائمة بعد؛
- (هـ) تقوم المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة النمو بتقديم وتنسيق دعمها إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، والبلدان المتوسطة الدخل وغيرها من البلدان التي تواجه مصاعب خاصة من حيث مخاطر الكوارث.

رابعا - أولويات العمل

١٢ - مع مراعاة نتائج تحليل تفصي الحقائق واستعراض الأطر والقوانين والسياسات والأنظمة القائمة، وعملا بالنتيجة المتوقعة والهدف المنشود، تبرز الحاجة إلى اتباع نهج تعاوني ومنسّق داخل القطاعات وفيما بينها في الدول الأعضاء في تنفيذ أولويات العمل الخمس التالية:

- الأولوية ١: الحوكمة والسياسات
- الأولوية ٢: التوعية وبناء القدرات
- الأولوية ٣: إدارة البيانات
- الأولوية ٤: الهياكل الأساسية والخدمات المشتركة
- الأولوية ٥: تعبئة الموارد

١٣ - تأخذ الدول الأعضاء في الاعتبار قدراتها ومواردها وأولوياتها، فضلا عن قوانينها ولوائحها، عند تنفيذ الأنشطة المحددة لكل من الأولويات. وتشكل هذه الأنشطة بمثابة دليل ويمكن أن تقوم الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية بمواصلة تعزيزها استنادا إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الأولوية ١: الحوكمة والسياسات

١٤ - تستند إدارة المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث إلى الإدارة الرشيدة والسياسات القائمة على أساس علمي. وينبغي لهذه السياسات أن تشكل مجتمعة جزءا من سياسات أخرى على نفس القدر من الأهمية بشأن التوعية وبناء القدرات، وإدارة البيانات، والهياكل الأساسية

والخدمات وتعبئة الموارد. وتشمل الأنشطة المحددة التقييم والتخطيط، والترتيبات المؤسسية، والتعاون والتنسيق والرصد والتقييم.

المستويان الوطني والمحلي

١٥ - لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

- (أ) ضمان الدول الأعضاء الدعم السياسي والمالي على أعلى المستويات من أجل تنفيذ أولويات العمل الخمس بنجاح؛
- (ب) تحديد الجهة المناصرة و/أو الهيئة الوطنية التي ستشرف على تنفيذ أولويات العمل الخمس وكفالة المشاركة الشاملة لجميع الجهات صاحبة المصلحة والجهات الشريكة الرئيسية؛
- (ج) إنشاء قنوات اتصال مفتوحة والحفاظ عليها بهدف تحسين التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات والموارد ذات الصلة؛
- (د) القيام بانتظام بإجراء تقييم للحالة وتحليل توافر المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية الجيدة النوعية وإمكانية الوصول إليها واستخدامها. ويجب أن يغطي هذا التقييم، لكي يكون شاملاً، أولويات العمل الخمس وأن يستند إلى مؤشرات الأداء الرئيسية المعمول بها؛
- (هـ) استناداً إلى نتائج التقييم، وضع وتنفيذ خطط وبرامج ترمي إلى إنشاء أو تعزيز توافر المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية الجيدة النوعية وإمكانية الوصول إليها واستخدامها في جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث؛
- (و) وضع وتنفيذ قوانين وسياسات لمضافة جميع الجهود ضمن خارطة طريق منهجية وقائمة على توافق الآراء؛
- (ز) وضع مخطط شامل للرصد والتقييم يستند إلى مجموعة من المقاييس من أجل استمرار دعم ومواصلة تحسين الخطط والبرامج الوطنية والمؤسسية وضمان مواءمة المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية مع الاحتياجات والأولويات المتغيرة.

المستويان العالمي والإقليمي

١٦ - لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

- (أ) تشجيع التعاون والتنسيق والشراكة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وبين دوائر المعلومات الجغرافية المكانية والأوساط المعنية بالتصدي لحالات الطوارئ، وبين الحكومات والمنظمات الدولية؛
- (ب) تشجيع التعلم المتبادل وتبادل الممارسات والسياسات في مجال الإدارة الرشيدة فيما بين الدول الأعضاء؛
- (ج) توفير قنوات فعالة يمكن للدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة أن تتبادل المعارف التقنية والدروس المستفادة وأفضل الممارسات ودراسات الحالات الفردية؛

(د) إجراء تقييم بانتظام لتوافر المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث والأغراض ذات الصلة وإمكانية الوصول إليها واستخدامها.

الأولوية ٢: التوعية وبناء القدرات

١٧ - ستدار المخاطر والآثار المترتبة على الكوارث على نحو سليم إذا كانت الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على علم تام بمخزونات كل منها من البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية. ويتطلب هذا الأمر أن تقوم جميع الكيانات بإدخال التغييرات اللازمة من أجل إتاحة وتيسير الوصول إلى المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية الجيدة النوعية في جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث.

المستويان الوطني والمحلي

١٨ - لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

(أ) ترجمة المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية إلى مكونات يمكن بسهولة أن يفهمها جمهور أوسع. ويمكن أن تشمل الاستراتيجيات المحددة استخدام اللغات المحلية، والسيناريوهات بحسب المناطق والقضايا، ووسائل التواصل الاجتماعي والمنابر الأخرى في جمع المعلومات ونشرها؛

(ب) تعزيز إدماج إدارة المعلومات الجغرافية المكانية من حيث تطبيقها على إدارة مخاطر الكوارث في البرامج الأكاديمية؛

(ج) الاضطلاع بمسؤوليات تقنية من خلال الإشراف على مبادرات بحثية في إدارة مخاطر الكوارث باستخدام أحدث المعلومات الجغرافية المكانية؛

(د) النظر في قدرات الكيانات على توفير التدريب ومواءمتها مع قوائم جرد المهارات القائمة فيما بين الجهات صاحبة المصلحة والجهات الشريكة الرئيسية الأخرى، وحث الدول الأعضاء على التصدي للثغرات المحددة والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين؛

(هـ) تصميم وتنفيذ حملات إعلام وتثقيف واتصال وتمارين محاكاة الكوارث استناداً إلى نتائج مبادرات تقييم الاحتياجات في مجال التدريب؛

(و) تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متعددة المستويات في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية من حيث تطبيقها على إدارة مخاطر الكوارث بين الجهات التي تودع لديها البيانات والجهات التي تستخدمها في الدول الأعضاء؛

(ز) تعزيز كفاءات الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في إنشاء الهياكل الأساسية للبيانات المكانية ومنصات البيانات المفتوحة للمعلومات والخدمات الجغرافية المكانية؛

(ح) تحديد وتقييم القوانين والسياسات والثغرات المؤسسية في جميع مبادرات التوعية وبناء القدرات.

المستويان العالمي والإقليمي

١٩ - لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

- (أ) وضع ونشر خطة طويلة الأجل بشأن بناء القدرات المتعددة القطاعات والمتعددة المستويات، بما في ذلك النماذج والتجارب القائمة على سيناريوهات؛
- (ب) إجراء تدريب على إدارة البيانات والمعلومات، لا سيما في أوساط المساعدة الإنسانية/الاستجابة لحالات الطوارئ؛
- (ج) الاستفادة من الخبرة التقنية لدى الجهات الشريكة الدولية والمؤسسات المانحة من خلال إجراء الدراسات والبحوث ووضع النماذج، ونشر نتائج هذه المبادرات وإتاحتها للحكومات المستفيدة والوكالات الحكومية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة؛
- (د) قياس أفضل الممارسات المستقاة من الدول الأعضاء الأخرى والمؤسسات وتعميمها في السياق المحلي. ويمكن أن تأتي هذه الممارسات في شكل إدخال تحسينات على الموارد البشرية والنظم، فضلاً عن برامج التبادل التكنولوجي. وسيكفل وضع أسس للمقارنة أيضاً أن تكون الحكومات والوكالات الحكومية في مستوى التعهدات العالمية الحالية.

الأولوية ٣: إدارة البيانات

٢٠ - يعتبر وضع منهجية شاملة لإدارة البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية من أجل أن تستفيد منها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على النحو الأمثل أمراً بالغ الأهمية في تنفيذ الإطار الاستراتيجي. وينبغي أن تشمل هذه المنهجية أنشطة محددة بشأن وضع البيانات، بما في ذلك جمع البيانات؛ ومعايير البيانات والبروتوكولات ذات الصلة؛ والمبادئ التوجيهية لاستخدام البيانات. ويمكن أن تستخدم تكنولوجيات حديثة وفعالة من حيث التكلفة ومفتوحة المصدر من أجل تحسين إدارة البيانات والمعلومات.

المستويان الوطني والمحلي

٢١ - لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

(أ) وضع نظام قاعدة بيانات مشترك ويسهل الوصول إليه للاحتياجات الدنيا/الأساسية من المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية، بما في ذلك قائمة أولية من العناصر الأساسية من المعلومات تتناول جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث. وتشمل هذه العناصر، على سبيل المثال لا الحصر، مجموعات كاملة من البيانات التشغيلية المشتركة ومجموعات البيانات التشغيلية الأساسية، مثل الحدود الإدارية؛ السكان؛ البنية التحتية الحيوية وغيرها من مجموعات بيانات التعرض للأخطار؛ ومخزونات بيانات رصد الأرض. ويمكن إدراج المعلومات الجغرافية المكانية المستمدة من مصادر خارجية أو المقدمة طوعاً، ولكن ينبغي إيلاء الاهتمام إلى المسائل المتعلقة بدقة هذه المجموعات من البيانات وصحتها وحجيتها وسلامتها وانفتاحها وقابلية تشغيلها البيئي؛

(ب) إعداد خرائط لتقييم الأخطار وقابلية التضرر ومخاطر الكوارث وغيرها من المنتجات الإعلامية باعتبارها إسهامات بالغة الأهمية في خطط إدارة مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي وفي تحديد أطر المشاريع والبرامج والأنشطة ذات الصلة؛

- (ج) تعهد قاعدة بيانات جهات الاتصال المشتركة للعاملين في عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ على الصعيدين الوطني والمحلي؛
- (د) وضع سجل لجميع منظمات الاستجابة/المساعدة الإنسانية الدولية لكفالة تنسيق نشر المعونة الإنسانية؛
- (هـ) إجراء تصنيف للحالات الإنسانية وبناء السيناريوهات بحسب الأحداث أو الحوادث في جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث؛
- (و) وضع حالات الاستخدام لأغراض تجارية ونماذج منتجات البيانات/المعلومات لتلبية الطلبات البالغة الأهمية لأداء المهام للحصول على المعلومات الجغرافية المكانية في مجال إدارة مخاطر الكوارث؛
- (ز) استخدام منتجات المعلومات الجغرافية المكانية على النحو الأمثل لوضع صور تشغيلية مشتركة لحوادث الكوارث. وفي المقابل، ستترجم الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة هذه المعلومات بما يعكس الظروف القائمة على الصعيد المحلي؛
- (ح) وضع سياسات لإدارة البيانات تشمل على سبيل المثال لا الحصر جمع البيانات؛ وتبادل البيانات؛ وتصنيف البيانات؛ وتولي عهدة البيانات؛ والإشراف على البيانات؛ والبيانات الوصفية؛ وأمن البيانات ومراقبتها؛ والتخزين الاحتياطي للبيانات واسترجاعها على الصعيدين المحلي والوطني؛
- (ط) التشجيع على أهمية إدماج البيانات والإحصاءات الجغرافية المكانية في خطط وبرامج إدارة مخاطر الكوارث؛
- (ي) تحديد وتقييم القوانين والسياسات والتغرات المؤسسية في جميع مبادرات إدارة البيانات؛
- (ك) تشجيع مجتمع البيانات المفتوحة والمؤسسات الحكومية على التعاون بمزيد من الهمة لاستكمال ومواءمة مجموعات البيانات الخاصة بكل منها؛
- (ل) استخدام المعلومات الجغرافية المكانية بوصفها محركاً رئيسياً لإنشاء الهياكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية.

المستويان العالمي والإقليمي

٢٢ - لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

- (أ) تشجيع الحكومات والمجتمع الدولي على تقاسم البيانات علناً ووضع آليات تبادل تشمل تحديد العناصر الأساسية من المعلومات الخاصة بكل بعثة؛
- (ب) تشجيع التقارب بين المشاريع القائمة الرامية إلى وضع مجموعات البيانات العالمية والتعاون فيما بين الوكالات الحكومية المعنية في البلدان، بدءاً من الوكالات الوطنية لرسم الخرائط، بهدف إنجاز مجموعات البيانات وتحديثها والتحقق من صحتها؛
- (ج) استخدام منتجات المعلومات الجغرافية المكانية على النحو الأمثل لوضع صور تشغيلية مشتركة لحوادث الكوارث؛

(د) التقيد بالمبادئ التوجيهية لإدارة البيانات بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر جمع البيانات؛ وتبادل البيانات؛ وتصنيف البيانات؛ وتولي عهدة البيانات؛ والإشراف على البيانات؛ والبيانات الوصفية؛ وأمن البيانات ومراقبتها؛ والتخزين الاحتياطي للبيانات واسترجاعها على الصعيدين المحلي والوطني؛

(هـ) تعميم أفضل الممارسات، ولا سيما المعايير والبروتوكولات والعمليات القائمة داخل الدول الأعضاء وفيما بينها.

الأولوية ٤: الهياكل الأساسية والخدمات المشتركة

٢٣ - يتطلب إضفاء الطابع المؤسسي على المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية دعم الهياكل الأساسية، من قبيل مركز العمليات المشتركة، بتيسير من فريق مخصص من الخبراء وموظفي الدعم. وينبغي أن يستكمل ذلك بعمليات شراء المعدات والبرمجيات الحاسوبية، ونظم التطبيقات التي ستكون بمثابة منصات لتوزيع البيانات. كما سيتطلب التشغيل البيئي مرافق ونظم تعترف بها على النحو الواجب وتدعمها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

المستويان الوطني والمحلي

٢٤ - لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

- (أ) الاستناد إلى النظم القائمة لوضع هياكل أساسية ومرافق مشتركة، ولا سيما مركز عمليات يدعمه برنامج صيانة؛
- (ب) تنفيذ حالات الاستخدام لأغراض تجارية، حيث ستقدم مراكز العمليات خدمات الدعم المشتركة في معالجة الطلبات البالغة الأهمية لأداء المهام في جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث. ويمكن أيضا إنشاء نظام مطابق لتجهيز البيانات على شبكة الإنترنت وخارجها من أجل مواصلة العمليات أثناء وقوع الكوارث؛
- (ج) كفاءة التشغيل البيئي لجميع النظم والعمليات والمهارات فيما بين الدول الأعضاء وداخلها وذلك بالتقيد بالمبادئ التوجيهية لإدارة البيانات وغيرها من معايير إدارة البيانات الجغرافية المكانية؛
- (د) الحفاظ على سلامة الهياكل الأساسية والخدمات المشتركة المنشأة من خلال إجراء عمليات محاكاة الكوارث بصورة منتظمة؛
- (هـ) تحديد وتقييم القوانين والسياسات والثغرات المؤسسية لجميع مبادرات الهياكل الأساسية والخدمات المشتركة؛
- (و) مواصلة تطبيق التكنولوجيات الجديدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

المستويان العالمي والإقليمي

٢٥ - لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

- (أ) مساعدة الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في إنشاء الهياكل الأساسية والخدمات المشتركة الخاصة بكل منها؛
- (ب) تعزيز قابلية التشغيل البيئي للنظم والعمليات وتبادل أفضل الممارسات مع الدول الأعضاء؛
- (ج) تشجيع إنشاء بوابات جغرافية إقليمية لإدارة مخاطر الكوارث.

الأولوية ٥: تعبئة الموارد

- ٢٦ - سعيًا لدعم الأنشطة المحددة في هذا الإطار، يلزم الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة مجموعة من الموارد البشرية، فضلاً عن الدعم التقني والمالي وغيره من أشكال الدعم اللوجستي والإداري.

المستويان الوطني والمحلي

- ٢٧ - لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:
- (أ) توعية السلطات بشأن ضرورة تمويل اقتناء المعلومات الجغرافية المكانية وصيانتها وتحديثها. وعلى وجه الخصوص، لا بد من دعم الوكالات الوطنية لرسم الخرائط لأداء دور رئيسي في تنفيذ الهياكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية التي تدعم توافر معلومات وخدمات جغرافية مكانية جيدة النوعية وإمكانية الوصول إليها في جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث؛
- (ب) تشجيع الوسط الأكاديمي على تحديد أولويات التمويل لإجراء البحوث وأنشطة التنمية والإرشاد ذات الصلة، لا سيما في مجال تنفيذ الإطار الاستراتيجي؛
- (ج) تشجيع القطاعات الخاصة على الاستثمار في تقديم المعلومات الجغرافية المكانية والخدمات ذات الصلة لإدارة مخاطر الكوارث؛
- (د) تحديد وتقييم القوانين والسياسات والتغرات المؤسسية في جميع مبادرات تعبئة الموارد.

المستويان العالمي والإقليمي

- ٢٨ - لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:
- (أ) تحسين فرص الحصول على التمويل لدعم الأنشطة في تنفيذ الإطار الاستراتيجي، بما في ذلك رصد أموال للمنح والقروض وغيرها من أشكال الدعم المالي؛
- (ب) تعزيز آليات تقاسم الموارد بين الدول الأعضاء والمناطق ذات المصالح المشتركة وفي ظروف مماثلة.

خامسا - دور الجهات صاحبة المصلحة

- ٢٩ - ينبغي أن تكون الدول الأعضاء في وضع يؤهلها لتوليد معلومات وخدمات جغرافية مكانية جيدة النوعية وتعهدها وتقديمها. وسيطلب هذا الأمر إشراك الوكالات الوطنية لرسم الخرائط، والوكالات الوطنية لإدارة الكوارث، والمؤسسات الإحصائية الوطنية، والوكالات الهيدروغرافية الوطنية، وغيرها من المنظمات الحكومية المختصة.

٣٠ - ومن المسلم به أيضا أن التزام الجهات الأخرى صاحبة المصلحة وصدق نواياها ومعارفها وخبراتها تكسب أهمية أساسية لتنفيذ الإطار الاستراتيجي. ولذا، ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع على اتخاذ جميع الجهات المعنية العامة والخاصة وغيرها من الجهات الشريكة الرئيسية للإجراءات التالية:

(أ) أن تشارك جماعات المجتمع المدني ومنظمات العمل التطوعي وغيرها من المنظمات المجتمعية مشاركة كاملة في مبادرات الحكومة، بما في ذلك الأحكام الإدارية والتقنية المتعلقة بالمعلومات والخدمات الجغرافية المكانية؛

(ب) أن تقوم مؤسسات القطاع الخاص، بما في ذلك هيئات التنظيم المالي والمحاسبة، إضافة إلى المؤسسات الخيرية، بإدماج المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية باعتبارها عنصرا أساسيا لدعم اتخاذ قرارات مستنيرة في عملية إدارة مخاطر الكوارث بجميع مراحلها. وينبغي أيضا أن تشجع تقييد المشاريع على الصعيدين الوطني والمحلي بالمعايير والبروتوكولات والمبادئ التوجيهية والسياسات المقررة، فضلاً عن الإسهام في تعزيزها، عند الاقتضاء؛

(ج) أن تركز الهيئات والشبكات الأكاديمية والعلمية والبحثية في ما تقوم به من دراسات على المساهمات المحتملة للمعلومات والخدمات الجغرافية المكانية في إدارة مخاطر الكوارث بجميع مراحلها. وتكون نتائج هذه البحوث متاحة وميسرة لعامة الجمهور؛

(د) أن تقوم وسائل الإعلام بأداء دور فعال وشامل على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي في إذكاء الوعي العام بأهمية المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية في مجال إدارة مخاطر الكوارث.

٣١ - وستقوم لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي بدور قيادي في وضع جدول الأعمال لتنمية المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية العالمية، وتعزيز استخدامها في التصدي للتحديات العالمية. ومن ثم، ستكون اللجنة مهيئة تماماً للمساهمة في العديد من الأولويات المذكورة في الإطار، ابتداءً مما يلي:

(أ) زيادة وعي الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة بأهمية المعلومات الجغرافية المكانية والخدمات قبل الكوارث وأثناءها وبعدها؛

(ب) تشجيع الدول الأعضاء على وضع وتعزيز قواعد البيانات الجغرافية المكانية ومعاييرها وبروتوكولاتها وعملياتها الرامية إلى تحسين نوعية البيانات وقابليتها للتشغيل البيني على الصعيدين الوطني والعالمي؛

(ج) تشجيع الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات ترمي إلى تحسين توافر معلومات وخدمات جغرافية مكانية ذات نوعية جيدة وإمكانية الوصول إليها دعماً لإدارة مخاطر الكوارث.

٣٢ - وتُسهم كيانات الأمم المتحدة المعنية في المبادئ الأساسية التي ترد في الإطار الاستراتيجي. وينبغي أن تقدم هذه الكيانات خطة للرصد والتقييم لضمان أن تكون المشاريع والبرامج والأنشطة التي تُنفذ ضمن الحكومات والوكالات الحكومية ذات صلة بالاتفاقات الدولية.

٣٣ - وتُنظر مؤسسات التمويل الدولية في إعطاء الأولوية لتمويل البرامج التي تُفضي إلى استخدام المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية على النحو الأمثل، وبالأخص أثناء الكوارث. ويمكن كذلك أن تستخر الدول الأعضاء الخبرة المستمدة من هذه المنظمات في تنفيذ الأحكام التقنية والإدارية من الإطار.

سادسا - التنفيذ

٣٤ - تساهم المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية مساهمةً كبيرة في المسعى الأساسي المتمثل في منع أو خفض الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للكوارث. ولذلك ينبغي أن تعطي الدول الأعضاء وسائر الجهات صاحبة المصلحة الأولوية لوضع خطة موجّهة بالبيانات الجغرافية المكانية في الخطط والبرامج الإنمائية لكل منها.

٣٥ - وينبغي أن تلتزم الدول الأعضاء وسائر الجهات صاحبة المصلحة بتنفيذ أولويات العمل تنفيذاً كاملاً بتحسين قدراتها الراهنة في مجال توافر المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية في إدارة مخاطر الكوارث بجميع مراحلها، والعمل بنشاط على تعزيز أهداف أولويات العمل الخمس وتحويل ذلك إلى خطط تنفيذ وطنية.

٣٦ - وينبغي أن تتبع جميع الكيانات المشتركة في جهود إدارة مخاطر الكوارث نهجاً تشاركياً وشاملاً في توليد المعلومات الجغرافية المكانية وتحسينها وإدارتها.

٣٧ - وسوف تقتضي إدارة المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية، قبل الكوارث وأثناءها وبعدها، من جميع الدول الأعضاء وسائر الجهات صاحبة المصلحة أن تعمّم على الصعيد المؤسسي ممارسات الإدارة الرشيدة والسياسات القائمة على العلم، التي تكون مدعومة بقدرات محسّنة، بما في ذلك في ما يتعلق بالموارد البشرية والهياكل الأساسية وإدارة البيانات الجغرافية المكانية.

٣٨ - ولدعم إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ينبغي الاعتراف بالتعاون الدولي باعتباره عنصراً حاسماً في إدارة المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية قبل الكوارث وأثناءها وبعدها، ومن ثم تنفيذ أحكام الإطار الاستراتيجي. وسيؤدي اعتماد أفضل الممارسات وتحديد العناصر لها من بين الدول الأعضاء إلى زيادة قدراتها القائمة في مجال استخدام المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية في إدارة مخاطر الكوارث بجميع مراحلها.

تعريف المصطلحات

البيانات المرجعية. هي البيانات المعترف بها رسمياً التي يمكن أن يصدّق عليها ويقدمها مصدر مرجعي. **المصدر المرجعي.** هو كيان تَأْذَن له سلطة قانونية لوضع أو إدارة البيانات لغرض محدد في مجال الأعمال. وتكون البيانات التي يُنشئها هذا الكيان بيانات مرجعية.

القدرة. هي المزيج المتاح في أي منظمة أو جماعة محلية أو مجتمع من مكامن القوة والصفات والموارد لإدارة الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود (A/71/644 و A/71/644/Corr.1).

مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة. هي المعالم الجغرافية الأساسية اللازمة لدعم العمليات واتخاذ القرار أثناء الاستجابة لحالات الطوارئ. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: الحدود الإدارية، والأماكن المأهولة بالسكان، وشبكات النقل، والمرافق الصحية، ومدارس المنافع العامة، ومراكز التقييم.

البيانات. الوقائع والإحصاءات التي تُجمع لأغراض الإحالة أو التحليل.

الكوارث. اضطراب خطير في سير الحياة في جماعة أو مجتمع على أي نطاق بسبب أحداث خطيرة تتفاعل مع ظروف التعرض للأخطار والضعف والقدرة، بما يؤدي إلى واحدة أو أكثر من الخسائر والآثار التالية: الخسائر والآثار البشرية والمادية والاقتصادية والبيئية (A/71/644 و A/71/644/Corr.1).

إدارة مخاطر الكوارث. تشير إلى تطبيق سياسات واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث من أجل منع نشوء مخاطر كوارث جديدة والحد من مخاطر الكوارث القائمة وإدارة المخاطر المتبقية، بما يسهم في تعزيز القدرة على الصمود والحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث (A/71/644 و A/71/644/Corr.1).

الحد من مخاطر الكوارث. يرمي إلى الحيلولة دون ظهور مخاطر الكوارث الجديدة والحد من مخاطر الكوارث القائمة وإدارة المخاطر المتبقية، وكل هذا يسهم في تعزيز القدرة على الصمود وبالتالي في تحقيق التنمية المستدامة (A/71/644 و A/71/644/Corr.1).

العناصر الأساسية من المعلومات. هي المتطلبات من المعلومات الهامة التي تُعد لصالح الدول الأعضاء ومن قبلها وغيرها من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في وقت معين للمساعدة في القرارات والاتفاقات الرفيعة المستوى.

الطوارئ. حوادث غير متوقَّعة أو مفاجئة، ولا سيما الخطر، مما يتطلب اتخاذ إجراءات فورية.

التعرض. حالة الأشخاص والهياكل الأساسية والمساكن والقدرات الإنتاجية وسائر الأصول البشرية الملموسة الموجودة في المناطق المعرضة للخطر (A/71/644 و A/71/644/Corr.1).

مجموعات البيانات التشغيلية الأساسية. السمات أو الإحصاءات التي تكون مُرفقة بالمعالم الجغرافية الرئيسية التي تُعرَّف بأنها جزء من مجموعة البيانات التشغيلية المشتركة. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، السكان وسبل كسب العيش والقدرة على الاستجابة.

المعلومات الجغرافية المكانية. هي بيانات تجرّي الإحالة فيها إلى مكان (مجموعة إحداثيات جغرافية) على سطح الأرض، سواء في البر أو في البحر.

الخدمات الجغرافية المكانية. تشير إلى الدعم الإداري والتقني والبرنامجي الذي يُقدم للمسائل والشواغل المتصلة بالجغرافيا المكانية. وتستدعي هذه الخدمات، في معظم الحالات، الاستعانة بالتكنولوجيات الفضائية ودعم البنية التحتية.

الخطر. هو كل عملية أو ظاهرة أو نشاط بشري يمكن أن يتسبب في حدوث خسائر في الأرواح أو إصابات أو آثار صحية أخرى، أو في إتلاف ممتلكات، أو في حدوث اضطرابات اجتماعية واقتصادية أو تدهور بيئي (A/71/644 و A/71/644/Corr.1).

موجز الحالة الإنسانية. هي ورقة ذات طبيعة دينامية تراعي الأحداث المحتمل أن تحدث في البلد، وكذلك في المنطقة من التي يمكن أن تكون لها آثار إنسانية ومن شأنها أن تستدعي التخطيط والتأهب لها على النحو السليم^(١).

(١) نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، المتاحة في الرابط https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/A7912A54E132F09AC125780E0046085B-Full_Report.pdf

مؤشر الأداء الأساسي. هو مقياس للأداء يُستخدم لتقدير وتقييم تنفيذ نشاط و/أو مبادرة ما. وإضافةً إلى قياس الفعالية، يمكن أيضاً أن تُحدد مؤشرات الأداء الأساسية المسائل والثغرات المستمدة من التنفيذ. الوكالات الوطنية لإدارة الكوارث. ترتبط بمنظمة تكون مسؤولة أساساً عن إدارة الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، وغير ذلك من حالات الطوارئ.

وفي معظم الحالات، تضطلع المكاتب الوطنية لإدارة الكوارث والوكالات الوطنية لإدارة الطوارئ بنفس المهام التي تؤديها الوكالات الوطنية لإدارة الكوارث.

الوكالات الهيدروغرافية الوطنية. تشير إلى المنظمات التي تكون مسؤولة عن قياس وبيان المعالم المادية للمحيطات والبحار والمناطق الساحلية والبحيرات والأنهار لأغراض الملاحة ورسم المسارات وتقديم الدعم إلى عدد من الأنشطة البحرية.

الوكالات الوطنية لرسم الخرائط. هي مؤسسات تعود ملكيتها عادةً إلى القطاع العام، وتكون مسؤولة أساساً عن توليد معلومات جغرافية مكانية ومنتجات أخرى ذات صلة وإدارتها وتوحيدها. وقد تشمل هذه المعلومات والمنتجات الخرائط والملاحية والصور.

وتضطلع المعاهد الجغرافية المكانية الوطنية بنفس المهام التي تؤديها الوكالات الوطنية لرسم الخرائط.

الهيكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية. تشير إلى التكنولوجيا والسياسات والمعايير والموارد البشرية اللازمة للحصول على البيانات الجغرافية المكانية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها وتحسين استخدامها⁽¹¹⁾

المؤسسات الإحصائية الوطنية. تشير إلى المنظمات/الوحدات التي تقدم إحصاءات رسمية وطنية ومحلية في مجالي التخطيط والتنمية، وتدير شؤون النظام الإحصائي الوطني للدول العضو.

البيانات المفتوحة. هي بيانات يمكن لأي شخص استخدامها وإعادة استخدامها وإعادة توزيعها بحرية، رهنا فقط، على أكثر تقدير، باتباع الإجراءات اللازمة لحفظ مصدرها وطابعها المفتوح.

النتيجة. هي نتائج الإجراءات التي تستند إلى تنفيذ المشاريع والبرامج والأنشطة.

مراحل إدارة مخاطر الكوارث. تشير إلى المكونات الرئيسية التي تشمل دورة إدارة الكوارث، التي يرد ذكرها في هذه الوثيقة كما يلي:

- قبل الكوارث (الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها، والتأهب للكوارث)
- أثناء الكوارث (الاستجابة للكوارث)
- بعد الكوارث (التأهيل والتعافي من الكوارث)

المعلومات الجغرافية الجيدة النوعية هي بيانات مكانية تكون ملائمة للاستخدامات أو الأغراض الموجهة إليها في العمليات واتخاذ القرارات والتخطيط. علاوةً على ذلك، ينبغي أن تكون هذه البيانات متقيّدة بالمبادئ العشرة التالية: الدقة؛ السريان؛ الموثوقية؛ حسن التوقيت؛ الملائمة؛ أن تكون كاملة؛ قابلة للتشغيل المتبادل؛ يمكن معالجتها بالآلات؛ موثقة؛ مأمونة.

⁽¹¹⁾ United States of America, "Coordinating geographic data acquisition and access: the national spatial data infrastructure: Executive Order 12906 of April 11, 1994", Federal Register, vol. 59, No. 71 (April 1994).

القدرة على الصمود. هي قدرة نظام أو جماعة أو مجتمع معرض للأخطار على مقاومة آثار الأخطار واستيعابها والتكيف معها وتحويلها والتعافي منها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، بسبل منها حفظ هياكلها الأساسية الضرورية ووظائفها وإصلاحها من خلال إدارة المخاطر (A/71/644) و (A/71/644/Corr.1).

المخاطر. الجمع بين احتمالات وقوع حدث ما وآثاره السلبية^(١٢).

التنمية المستدامة. التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

^(١٢) United Nations, *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction 2015: Making Development Sustainable-The Future of Disaster Risk Management* (Geneva, 2015). متاح على الرابط www.preventionweb.net/english/hyogo/gar/2015/en/gar-pdf/GAR2015_EN.pdf